المبحث الأول

الحِراك العربي

يُعتبر الحراك العربي من بين المواضيع التي أصبحت تتصدّر عناوين أهم الصحف العربية والأجنبية، لما اكتسبه هذا المصطلح من صدى في أوساط الشعوب العربية، باعتباره آلية ميدانية للخروج من الوضعية المعقّدة التي تعيشها المنطقة العربية، منذ أن كانت عبارة عن مستعمرات أوروبية، حتى القضاء عليها وبزوغ فجر الاستقلال، الذّي لم يخلُ أيضا من الممارسات الاستبدادية، والقمعية للأنظمة السياسيّة العربية، حتى ظهور ما يسمى اليوم بأحداث الرّبيع العربي.

المطلب الأول: السّياق العام للحراك العربي.

تعيش جلّ مجتمعات الوطن العربي، وفي الظروف الرّاهنة تحديدا، ظروفا متضمنة جملة من العوامل الداخلية بعضها يتعلق بدرجة القهر السياسي، الذي تمارسه الأنظمة السياسيّة إلى جانب الظروف المعيشية الصعبة الناجمة عن التهميش والاستبداد الحاصل في قنوات الاتصال بين النظام السياسي، والفئات الاجتماعية المكوّنة للحراك.

أمّا بالنسبة للمتغيّر الخارجي، فيتمثل في بروز المنظمات والحكومات المنادية بحماية الأقليات في إطار القانون الإنساني الذي يتبنّاه المجتمع الدّولي. ناهيك عن الدعم المادي والمعنوي المتمثل في اللجوء السّياسي والتنديد باضطهاد وإخماد الحراك السّياسي والاجتماعي، خاصة في المنطقة العربية، نظرا للخلفيات التاريخية الاستعمارية والإيديولوجية.

انطلاقا من هذه المتغيّرات بات من الواضح تطور هذا الحراك الاجتماعي، الذي ارتقى بعد ذلك إلى درجة "حراك اجتماعي قوي جارف"، لذلك تم نعته بأنّه "ثورة" أو "انتفاضة عربية كبرى"، أو "حركات اجتماعية احتجاجية"، لم تقف عند حدّ زعزعة أركان بعض الأنظمة السّياسيّة القائمة في العالم العربي، بل أسقطت بعض رؤوسها من حرّاس استبدادها العتاة، مما أعطى لهذه التحوّلات زخما سياسيّا وفكريا بالغ الدلالة والخطورة، ليس فقط على مستوى سيّاقه السوسيوحضاري الخاص، وإنّما على المستوى الكوني بشكل أعم وأشمل.

كما يمكن أن نشير في هذا الصدد إلى أربعة خصائص مرتبطة بعجلة التغيير، أو الحراك، أو التحديث، وفق:

1. أنّ الحراك ظاهرة كونية، ترجع أصولها إلى القرنيين الرابع عشر، والخامس عشر، وهي متجددة في العالم العربي.
2. أنّ التأثير الغربي المباشر ظاهر على مستويات عدّة في المجتمعات العربية، كالذي حصل في مصر في الربع الأول من القرن التاسع عشر.
3. الاختلاف في أسلوب التغيير أو الحراك يختلف من مجتمع لآخر، وذلك حسب العوامل الاجتماعية النفسية، والقيّم الاجتماعية والقيادية.
4. أنّ الحراك لا يعني كل تحديث ينتهي إليه حراك المجتمع، فقد يأخذ منحى آخر إذا انحرفت القيادة، أو لعدم استغلال كافة القدرات البشرية والطبيعية، في تحقيق مزيدا من التكامل والتماسك الاجتماعي.[1]

هكذا أصبح الشرط العربي الرّاهن لدى العديد من المثقفين والمفكرين والسّاسة والمهتمين والباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية، موضوعا مثيرا بامتياز، لتطارح الكثير من التساؤلات والقضايا.

حيث كان البعض يُراهن من ورائه إمّا على انخراط ما في دعم أفكار وشعارات وتحركات هذا المدى الانتفاضي العارم. وإمّا على نقده أو نقضه وتفنيد أطروحاته، وإمّا على محاولة تتبّعه ومساءلته، وذلك بإنتاج "معرفة علمية" عنه، متسمة بأوفر قدر ممكن من الموضوعية والصلاحية والثبات، قادرة على المساهمة في تحليل وتشريح وتفسير مكوّنات ومستجدّات هذا الواقع الاجتماعي الجديد، والفهم العقلاني لأبعاده ودلالاته، ما أصبح يدعى بـ "التغيير المخطط أو الموجه أو المتحكّم فيه" بميكانيزمات وسيرورات ومآلات متعددة.[2]

إنّ الواقع العربي بتراكماته التاريخية وتقاطعاته السّياسيّة، الاقتصادية، الاجتماعية والحضارية هو ما مهد لبروز ما يعرف الآن بالحراك السّياسي، والذي اختلفت حوله الآراء من كونه حراك إيجابي يحقق موجة جديدة من التحولات الديمقراطية (حسب منطق هنتغتون) أملته جملة من الظروف والعوامل في بُنية النظام السّياسي مما يجعل الباحث يتوّجب عليه إيجاد العلاقة السببية بينما هو واقع لسبب هذا الحراك باعتباره ظاهرة سياسيّة تشكل أزمة بين الأنظمة العربية ورعيّتها، أم أنّه حراك سلبي تدعمه قوى الغرب ذات الأبعاد المصلحية بُغية إعادة تغيير الخارطة السّياسيّة للعالم العربي وفق منظور"الفوضى الخلاقة" التي سعت إلى

---

(1) هشام محمود، الاقداحي، **الحركات العرقية كمصدر مهدد للاستقرار والتجانس القومي**، مرجع سابق، ص 21.

(2) مصطفى، محسن (2012)، **بيان في الثورة: هوامش سوسيولوجية على متن الربيع العربي**، ط1، الرباط: دار الأمان، ص ص (29، 30).

تحقيقها الولايات المتحدة الأمريكية في عالم الليبرالية الجديدة والعولمة وتريد تجسيده عبر مشروع الشرق الأوسط الكبير.[1]

حيث لا يمكن التغاضي بالطبع عن التحولات الكبرى التي شهدها العالم في ميدان تكنولوجيا الاتصال، وأثرها البالغ في أحداث الربيع العربي، فقد كانت سهولة الاتصالات سببا أساسيّا في تسهيل اندلاع التحركات الشعبية والاحتجاجات في المنطقة العربية، فالتعرف لحظيا على ما يجري في أصغر قرية في أبعد دولة بالعالم، أو ما يحدث في قرية مجاورة كان كافيا لتأجيج مشاعر الغضب والاحتقان لدى الشعوب العربية أولاً بسبب المقارنة مع دول متحضرة ينعم الإنسان فيها بالكرامة والحرية، وثانيًا لأنّ الإنسان العربي أصبح على علم بما يتعرض له مواطنوه في مكان قريب منه أعطى للحراك طابعا إقليميا.

فقد شهدت السنوات الأخيرة تطورا مُذهلا في الأدوات الحديثة للتعبير والتواصل والتفاعل مثل المواقع الالكترونية والشبكات الاجتماعية للتواصل، حيث أصبح الفضاء الالكتروني ساحة كاملة للحوار وفي نفس الوقت أداة للتغيير والاحتجاج بل وللتنسيق في التحرّك وتنظيم الاحتجاجات. وهنا لا يمكن إغفال تأثير التركيبة الجيلية للشعوب العربية،مثل الشريحة العمرية من (15-40) عاما، وهذا ما يُعبر عليه عند السياسيين بتوسع الطبقة الوسطى التي لا تكتفي بالاستهلاك فقط إنّما تطمح للمشاركة السياسيّة.[2]

إنّ الحديث عن أي حراك اجتماعي مهما كانت أشكاله، فهو يتحدد وفقا للأسباب الدّاعية إلى حدوثه، إلا أنّ الأمر لن يختلف في المراحل الأساسية لعملية الحراك في أي بلد، حيث يتلخص في أربعة مراحل أساسية:

المرحلة الأولى وتبدأ بظهور الفئات المطالبة بالإصلاح، أو ما يعبّر عنها بفئة الإيقاظ، ثم تليها مرحلة الكفاح، إذ تنتقل الاحتجاجات والمطالب إلى القيادة السياسيّة، أمّا المرحلة الثالثة فهي التي تتم فيها التحولات الاقتصادية والاجتماعية وترقى إلى مستوى التنفيذ على أرض الواقع خاصة منها المطالب الاقتصادية المتعلقة بالتصنيع، وأمّا المرحلة الرابعة فهي أصعب مرحلة حيث يتخطى فيها المجتمع مشكلة الانشقاق أو التمزق الاجتماعي، بظهور قيادات جديدة، مهمتها إعادة تنظيم أساسي للبناء الاجتماعي ككل نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع.

---

(1) عبد السلام، قريقة (2012/12)، **حقيقة الحراك السياسي:تحول ديمقراطي أم فوضى خلاقة**، قسم العلوم السياسية، جامعة باجي مختار بعنابة من الموقع:
http://bchaib.net/mas/index.php ?option=com_content &view=article&id=163 :-somali-&catid=10 :2010-12-09-22-53-49

(2)علي عباس، مراد (2009)، **المجتمع المدني والديمقراطية**، بيروت: المؤسسة الجامعية، ص ص (38، 39).

المطلب الثاني: أسباب وعوامل الحراك العربي.

إنّ أدبيات الحقل السياسي أبَت من خلال دراسة الظّاهرة عبر محطّاتها التاريخية أن تشتمل على أسباب وعوامل تَكوُنِها وتفعيلها. ولهذا فإنّ ظاهرة الحراك العربي اشتركت فيها جملة من الأسباب والعوامل المختلفة في طبيعتها ومجالاتها، ولرصدها وفهمها بدقة تمّ تصنيفها على النحو التالي:

أولا: العوامل الداخلية.

تُعاني معظم الدول العربية مذ نيل استقلالها مشكلات عديدة ومتنوعة، على رأسها إشكالية الهُوية في مجتمعاتِها بسبب العامل الاستعماري الذي كرّس بين أفراد المجتمع الواحد معيار التمييز والتفرقة سواء المتعلق بالدين، اللغة، أو العرف.

إنّ جُل الدول العربية لم تعطِ القدر الكافي من الأهمية في استيعاب أو احتواء هذه المعضلة الاجتماعية، التي سرعان ما تفاعلت وتطورت إلى مشكلة سياسيّة تؤرق النظام السياسي، خصوصا في ظلّ التحوّلات السياسيّة والاقتصادية الدّولية، بالإضافة إلى الضغط الكبير الذي كانت تعاني منه الأنظمة العربية في التنمية الاقتصادية التي من شأنها أن تنصهر فيها مشكلات المجتمع العربي المتعلقة بالإثنية على اختلاف طبيعتها.

1 . **المؤثرات السّياسيّة في الحراك العربي:**

يتضمن هذا الجانب التصرفات التي تصدر عن الحكام وتَعاملهم مع الوضع السّياسي والاجتماعي.

أ.تراجع شرعية الأنظمة العربية:

إنّ واقع البلدان العربية يبرز فيه مشكلات عديدة مرتبطة ببُنية السّلطة ومبادئ الحكم، فقد اتسمت هذه الأنظمة بمركزية السّلطة ودعمها بثلاث أبنية: هياكل الإدارة، مصالح الأمن، الجهاز التنفيذي، ممّا أدّى إلى التوسع البيروقراطي، وهذا بدوره أدّى إلى توسع الهُوة بين المواطنين والدّولة، ممّا أوجد اعتقادا لدى الفئات المتضرّرة تَعمد السّلطة في تهميشها وتجاهلها بعدم إشراكها في العملية السياسيّة، وغالبا ما ينتهي هذا الوضع إلى الصراع على السّلطة الذي فرض حالة من العنف كوسيلة للبقاء في السّلطة، عادة ما تأخذ أشكالا كالحروب الأهلية والاغتيالات لفترة طويلة، الأمر الذي زاد حالة من الاستياء الشعبي، وأصبح من اللاّزم معالجة القضايا المتعلّقة بالحراك السياسي أو الاجتماعي.[1]

---

(1) العيد، دحماني، دور الإصلاح الاقتصادي في عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا، **رسالة ماجستير**، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، ص 27.

ب. ضُعف مؤسسات الدّولة:

ليس المقصود من ذلك أنّها لا تعمل سياسيا، ولكن المقصود بها عدم فاعلية مؤسسات الدّولة، فقد أقدم رجالات السياسة على تعديل الدساتير وفق أساليب الحكم السائدة، حيث أصبحت المؤسسات عبارة عن هياكل دون فاعلية، لأنّها تخضع لسلطة الحاكم، كما خيّم عليها تداخل الصلاحيات وعدم الاستقلالية وهذا ناقض المتطلبات الحقيقية لشعوب المنطقة الطامحة في الرُقي والازدهار وأنظمة الحكم السياسيّة الرّاشدة.

ت. انعدام الاستقرار السّياسي:

عانت كثير من الدول العربية حالة تدهور في النظام العام والقانون وفشل سياسات الاندماج الوطني، وتنامي صراعات السّلطة بين النخب المتنافسة من جهة، وبين تدخل الأطراف الأجنبية بدعمها لوكلائها من جهة أخرى، ومن هنا نجمت المشكلات الأمنية وشكّلت مصدرا لتهديد النظام الحاكم، وهذا ما فتح المجال أمام تفشي ظاهرة الفساد بأنواعه وتنامي العرقيات (النزاعات) التي عبرت عن نفسها في سلسلة من الصراعات والحروب الأهلية. من هنا فقد أدّت هذه الأزمات إلى بروز حراك سياسي يطالب بتغيير الوضع وضرورة المشاركة السّياسيّة بجميع القوى بمختلف مكوّناتها.[1]

ث. ضُعف المشاركة السّياسيّة:

إنّ ما يضمن استقرار النظام السّياسي في بلد ما هو فتح المجال السّياسي أمام المجتمع لأداء دوري كحقٍ، وكمصدر للسّيادة في بلده، وهذا ما يعبر عنه بالمشاركة السّياسيّة التي تَعني كذلك مشاركة المجتمع في صناعة القرار عبر القنوات الرّسمية المتمثلة في أعضاء المجالس المنتخبين والممثلين والأحزاب السّياسيّة والمشاركة السّياسيّة، يعتبر التعبير الفعلي لفكرة الدّيمقراطية أو حكم الشعب ولهذا لا يمكن تفعيل المشاركة السّياسيّة خارج إطارها المؤسسي للدّيمقراطية وعبر مجالاتها الثلاثة:

1. المشاركة في اختيار نظام الحكم.
2. المشاركة في اختيار مؤسسات النظام .
3. المشاركة في صنع السياسات العامة.

في هذا الصدد نجد أنّ الشعوب العربية مازالت تعاني من التهميش، وعدم الإدلاء برأيها نظرا لغياب المؤسسات، والتنظيمات التي تمارس هذا الحقّ لأنّ الأحزاب التي يعتمد عليها في هذا الشأن تكون إمّا قد غُيبت أو تم احتوائها من طرف

---

(1) الربيع، فايز (2004)، **الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية**، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، ص 180.

النظام السياسي، أو حلّها بدعوة الإخلال بالنظام العام، وهي الحُجة التي كانت، ولا تظلّ سائدة كمبرر لقهر المعارضة السياسيّة.

ج. دور الأحزاب السّياسيّة:

إنّ المتتبع لظاهرة الأحزاب السّياسيّة في البلدان العربية يجد أنّ الظروف التي عقبت مراحل الاستقلال، باعتبار أنّ جُل هذه الدول نالت استقلالها في فترات متقاربة وبدافع الحماس تم إنشاء أحزاب المعارضة كعملية طبيعية لحرية الفرد في إبداء رأيه وانتقاد الحكومة، وحريته في إعادة إقامة حكومة يختارها، هذا بالطبع في الدول التي اختارت التعددية السياسيّة والتداول على السلطة، لكن سرعان ما تغيرت نظرة الأنظمة السياسيّة إلى المعارضة.

فالأحزاب السياسيّة كتنظيم سيّاسي يهدد بقاءها في السّلطة، فعمدت معظم هذه الدول إلى إضعاف مشاركة الأحزاب السياسيّة في ممارسة أدوارها على مستوى القاعدة أو في العملية السياسيّة على مستوى المجالس السياسيّة الوطنية، الأمر الذي سبّب أزمة شاملة مست جوانب كثيرة في الحياة السياسيّة، من بينها شلل النشاط الحزبي مهما كان طبيعته، وعلى اختلاف وجهاتها وانتماءاتها الفكرية الإيديولوجية، والحياة السياسيّة الحزبية مقيدة، أو حرة من التعددات الجزئية فهي ضعيفة من حيث أدائها الوظيفي ولم تحقق المكاسب المفروض تحقيقها في أي نظام سياسي وهذا ما ميّز التجربة الحزبية العربية بهشاشة مؤسساتها وضعف قواعدها ممّا أوجد حالة من الانسداد بين الشعوب وأنظمة الحكم، الذي انتهى إلى تفجير الوضع في حركات وانتفاضات من أجل التغيير لمصلحة الشعوب.[1]

2. المؤثّرات الاجتماعية، الاقتصادية والثّقافية:

أ. ظهور سُلطة المجتمع المدني:

تميّزت المجتمعات العربية بعد فترة الاستقلال بطابع الوطنية والولاء، من أجل إعادة بناء الدّولة الحديثة وذلك بالامتثال لسياسات النظام الحاكم، لكن فشل سياسات وآليات ومخططات التنمية، ودخل الدول، كما كان معظمها في حالة أزمة وطنية، خلافا لما يحدث في العالم الغربي من تطور في الحريات وتحقيق مستوى عالي في الاستقرار السياسي والاجتماعي.لذا بدأت تظهر شرائح في المجتمع تطالب بالمشاركة السياسيّة أو حتى ظهور حركات انفصالية تطالب بالحكم الذاتي، نظرا لتذمّرها من أساليب النظام السياسي، وقد نظّمت فئات هذا الحراك نفسها في هياكل تنظيمية تتميز عن المجتمع العام.

ب. تردّي الأوضاع الاقتصادية:

---

(1)عصام، الدبس (2010)، **النظم السياسية: أسس التنظيم السياسي**، ط1، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص 219.

إنّ فشل الدّول العربية في تحقيق المشاريع التنموية في ظّل الأنظمة الشمولية والأنظمة العسكرية، يمثل إحدى الظواهر التي تميّز الدّول العربية عن الدّول النامية، وفي هذه الحالة هناك مفارقة (غريبة) تفرض نفسها، هي أنّ معظم الدول العربية غنية بفضل مواردها الطبيعية، وفي نفس الوقت تعتبر شعوبها هي الأفقر في العالم، خاصة إذا تكرّس حرمان فئات شعبية من منطق التمييز العنصري (الدين،اللغة،العرق)، وهذا من شأنه أن يُحرك متغيرات الصراع في المنطقة بدافع التخلص من الاستبداد والظلم، فكل الشعوب تطمح إلى المعيشة في رفاهية خاصة في ظلّ ظهور العولمة بمختلف أبعادها السياسيّة والاقتصادية.[1]

ثانيا : العوامل الخارجية.

لقد دار الجدل حول ما إن كان ما يحدث في الدّول العربية من حراك سياسي مصدره الغرب، أو هو محصلة سياسات قمعية فاشلة لأنظمة مستبدّة، لكن في جميع الأحوال لا يمكن تجاهل دور العامل الخارجي فيما يحدث سواء في الإطار التنظيمي وفق هياكل المجتمع الدّولي (منظمات الدّولية). أو سياسات الدول الأخرى.

1. الدّول الغربية والمؤسسات المالية:

في هذا السيّاق يرى كل من "روبرت دال" و"لورنس ويت هيد" أنّه إذا كان بعض دارسي الديمقراطية يشككون دائما في قدرة الجهود الخارجية على ترقية الإصلاح السياسي بالنسبة لقدرة (الولايات المتحدة الأمريكية)، والمؤسسات المالية والدول المانحة، فإنّ الباحثين في علم السياسة قد خصّصوا دورا مهمّا للعوامل الخارجية باعتباره محدّدا مهما في دعم أو عرقلة الحراك السياسي.

من هذا المنطلق فإنّ التحوّلات السياسيّة في البلدان العربية لم يكن عفويا أو بدافع خيار ذاتي، وإدراكا للمصلحة الوطنية إنّما تأكد من خلال أيضا الضغوط الدّولية والمنظمات الدّولية في فرض نموذج الإصلاح السياسي يحتوي الحراك السياسي والاجتماعي في هذه الدول.

---

(1) هدى، ميتيكس (1999)، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث**، في: علاء الدين دقوسي (محرر)، اتجاهات حديثة في علم السياسة، ط1، القاهرة: المجلس الأعلى للجامعة، ص 135.

2. أثر العولمة على السّياسة العربية:

إنّ الأحداث المتسارعة بعد انتهاء الحرب الباردة، وظهور الأحادية القطبية المتمثلة في قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم، وإخضاع العالم للقيّم الديمقراطية وبروز الأدوار الجديدة للمنظمات الدّولية، وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول في سياقات سياسيّة واقتصادية وثقافية وآلياتها في ظلّ تطور تقنيات الإعلام والاتصال وشبكة المعلومات الدّولية.

انطلاقا من هذه الخلفية بشأن العوامل الخارجية نجد أنّ الظروف الدّولية فرضت مضمار المشروطية السياسيّة المتمثلة في الديمقراطية، ولمضمار المشروطية آليات، متمثلة في تطبيق إصلاحات تقابلها مساعدات تنموية، فما كان أمام الدّول إلا الخضوع، والامتثال لفتح مجال الحوار السّياسي والتعددية السّياسيّة مقابل ضمان بقائها في السلطة، وهو الأمر الذي يعتبر إيجابيا من العامل الخارجي في دعم الحراك السّياسي العربي وتقويض الأنظمة الشمولية.[1]

المطلب الثالث: آليّات ونماذج الحراك العربي.

تسعى هذه الدّراسة من خلال هذا المطلب إلى محاولة تصنيف آليات الحراك العربي وفق الآليات الملائمة لكل نموذج، دون الاكتفاء والتوقف عند الأسباب وظروف الحراك التي سبق ذكرها، بالرُغم من أنّ مفهوم الثورات ليس بالجديد على مجتمع البحث والدّراسة، لكن معطياتها تختلف بكثير عن بعضها البعض، فالثورة الروسية، أو الثورة الإيرانية، كنموذج ناجح وفق الشروط الاجتماعية والهيكلية لقيامها. بخلاف الحراك العربي الذي جاء نتيجة ظروف اجتماعية معينة، معبرّة عن تذمّرها وسخطها في غياب قيادات كاريزمية، لقيام هذه الثورات في ظلّ غياب التنظيم السّري، إذاً فهو حراك شعبي معلن.

هذا ما فرض ضرورة تجديد الأدبيات في علم الاجتماع، والسياسة، من أجل تصور إطار نظري لتفسير هذه الظاهرة، والعلاقة النسبية بين المتغيرات محل الدّراسة.

حيث تعتبر الآليات والأنماط التي من خلالها عبرت الشعوب عن رغبتها في التغيّر إحدى نتائج الظروف المحيطة بالمجتمع، فآلية التغيّر المتاحة يتم الاعتماد عليها أو توظيفها حسب قدرة النظام على الاستجابة وفق المعطيات المتوفرة لدى قادة الحراك، بواسطة اتصال ممثليهم بأجهزة نظام الحكم وأروقته، فتحديد نمط معين من التعامل مع طلبات المجتمع أو الفئة الثائرة يعتمد على فاعلية الفكرة المراد تنفيذها

(1) توفيق، زاولية (2006)، **القوى الكبرى والمشروطية السياسية**، جامعة القاهرة، ص 51.

نحو تحقيق هذه المكاسب، وعليه فإنّ الحراك العربي عرف عدة آليات يمكن أن نأتي على تفصيلها وفق التصنيف التالي:

أولا: الآليّات السلميّة

تتمثل هذه الآليّة في الانتقال السلمي للسّلطة، إذا كانت تمثل مطلبا أساسيا للحراك السياسي وتبدأ من الأسفل، أي أنّها تحدث عن طريق الضغوط الشعبية، وهي هيئة من بين الهيئات التشريعية الدائمة، تضم الأطراف الفاعلة في عملية الحراك السّياسي.[1]

إذ يعتبر هذا النمط من أبرز مناهج التعبير السّلمي للبناء السُلطوي من خلال المفاوضات، كحالة دولة اليمن، التي عبَرت الأزمة إبّان الرئيس "علي عبد الله صالح" بقطع أشواطا كبيرة من المفاوضات والحوار بين المعارضة والنظام السّياسي، في الوقت نفسه الذي كانت فيه الجماهير محتشدة في الساحات العمومية والشوارع كسند ودعم لقادتها.

حيث يرجع الباحثون السّياسيّون، أنّ النظام السّياسي يجنح ويقبل بعقد مؤتمر وطني إذا تصاعدت الاحتجاجات الشعبية، وتوفرت ظروف أخرى أهمها:

- إذا كان النظام السياسي يفقد شرعيته.
- تردي الأوضاع الاقتصادية.
- التذمر العام في صفوف المؤسسة العسكرية.
- ضغوط خارجية متزايدة.

إنّ حالة اليمن تمثل نموذجا في استخدام هذا النمط واتفاق المعارضة والنظام السياسي إلى عقد مؤتمر المصالحة للوطن، حيث عقد هذا المؤتمر الذي أخذ طابع المصالحة الوطنية بحضور أطراف عربية وأجنبية في عام 2011، للاتفاق وصياغة أسس نظام جديد والذي انتهت أشغاله بتنحي الرئيس علي عبد الله صالح، وتعيين حكومة انتقالية مسئولة عن التحول أو التغيير في إطار المؤتمر.

إنّ نجاح التجربة اليمنية في حقن الدم اليمني رغم حدوث حالات عنف أهمها محاولة اغتيال الرئيس اليمني سنة 2012.

هذا يُعد نتاج السياسات المطبقة في البلاد واستمرار الضغط في البلاد لعقود من الزمن، وقد تكون من شخص أو تيار أو جناح لا يمثل كل فئات المجتمع، والأهم من هذا هو حصول هذه المصالحة واستمرار الحراك السلمي في اليمن لتحقيق مزيدا من المكاسب السياسيّة الاجتماعية، والثقافية.

---

(1) العيد، دحماني، **مرجع سابق**، ص 49.

ثانيا : آليّة العمل المسلّح أو الثّوري.

يُعد هذا النموذج من أصعب النماذج وأكثرها تعقيدا، لأنّه يجمع عدة قِوى وتنظيمات سياسيّة واجتماعية مختلفة التوجهات وربما حتى في الأهداف والمكاسب، لذلك نجده ضئيل النجاح بحكم فقدان المعارضة في بعض الحالات للهيكلة، أو قد تكون معارضة شعبية تفتقر إلى الإمكانيات المادية والمعدّات، لذا يعبر عنها النظام الحاكم بكافة التجهيزات لحسم المعركة وغالبا ما يكون الوضع في شكل عصيان أو تمرّد من طرف الأغلبية مما يُكوّن صدى في الداخل والخارج، كحالة دولة "ليبيا" التي انتهت بمقتل الرئيس (معمر القذافي)، وإنهاء حكمه الذي دام لأربعة عقود من الزمن تحت شعار (الجماهيرية الليبية العظمى)، إلاّ أنّ لهذا النموذج ثمنه، فقد خلفت الثورة ما يزيد عن مقتل أكثر من 6000 و831 مفقود، ودمار هائل للبنية التحتية، سواء من جراء القصف الذي كان مصدره النظام أو القوات الأجنبية (حلف الناتو).

بناءً على هذه الحالة فقد تعددت التسميات حول هذا النمط فمنهم من وصفه بالعنف السياسي (المسلح)، يُنميه صراع سياسي وتدعمه قاعدة اجتماعية وسياسيّة (أحزاب، قبيلة)، وهو نمط غير مجند لكثير من شرائح المجتمع لأنّ نتائجه وخيمة وكارثية على التنمية والأمن في المنطقة ككل، فقد يجر دولا بكاملها إلى الصراع.[1]

أو يتم فقدان السيطرة على المنطقة، وهو ما حدث مع الحدود الليبية ـ الجزائرية حيث توسعت أعمال التهريب وانتشار الجريمة المنظمة، وهذا له تداعياته على الدول المجاورة من حيث أمن وسلامة مجتمعاتها.

إنّ مثل هذا النموذج قد يُحدث قطيعة بين أساليب الحكم القديمة، والأسلوب المرتقب الجديد لكنه لن يبخل عن تمثيل الأطراف الأجنبية أو على الأقل عدم تجاهل مصالحها.وهذا ما يبعث على بقاء الخلافات بشأن الولاء للوطن أو للقيّم الوطنية والأخذ بنماذج عربية.

إنّ تعنّت الأنظمة السياسيّة وبقائها في السلطة مقابل إصرار المعارضة وتمسكها بمطلب التغيير مهما كلف من ثمن، هو الذي يحدّد ويفرض منطق القوة والعمل المسلح فحسب، إنّما يتعداه إلى المعادلة الصعبة وهو الاستمرار في العنف لسنوات فأتى على تدمير الجانبين والأكثر ضررا هو الشعب لأنّه بين نارين، وهذا ما أدّى إلى ظهور مشكلات أخرى منها مشكلة اللاجئين، والفقر وانتشار الأمراض والاعتداء بمختلف أشكاله. ناهيك عن تسجيل ارتفاع كبيرا في عدد الأيتام والأرامل والاضطراب أو اختلال النسيج الاجتماعي في البلد، وما نموذج سوريا إلاّ أحد

---

(1) **نفس المرجع**، ص 55.

الثورات التي مازالت تشكل الثورة المسلحة بل هي بمثابة حرب بين أكثر من جبهة محلية وأجنبية. وهذا أسوء ما تذهب إليه مكاسب الثورة عندما تسمح بتدخل أجنبي.

إنّ مثل هذا التصنيف يُعدّ مميزا، لأنّه لا يترك فرصة لإدماج حالات الحراك المفتوح أي الدّول التي تم فيها التغيير لكنها مازالت تعيش الفوضى والتداخل في المواقف، مثل ما هو حاصل في النموذج المصري.

فالكثير من المحللين السياسيين يصنفونها في نموذج الثورة باعتبار أنّها تتميز بالتعبئة الجماهيرية وصلابتها المزدوجة من الطرفين (الثوار ونظام الحكم)، ومن دون شك أنّ مصطلح الثورة يطلق على الحراك أو الانتفاضة التي تحقق أهدافها، إلا أنّ العامل المشترك الذي يبين هذه الانتفاضات أو الحراك، أو الثورات، هو قيامها من أجل التحرّر من الاستبداد، والفساد والمطالبة بالحرية، والكرامة، والعدالة الاجتماعية.

من هنا فإنّ المنظر التركيبي للتحولات السياسيّة أو الحراك السياسي وطبيعة الحركات الاحتجاجية الجديدة، أعطى دفعا جديدا من حيث التنظير العلمي، لأنّ هذا النموذج الثوري غير التقليدي يؤشر على ظهور قوة مجتمعية جديدة غير حزبية، وغير تقليدية ابتدعت وسائلها وطوّرتها، وتراكمت خبرتها تدريجيا.

قد يزعم البعض أنّ كل من الانتفاضات المتواصلة، التي تعاني مشكلة الهيكلة، والتنظيم محكوم عليها بالفشل، متجاهلين مصدر هذا الحراك وفئاته المكوّنة له، رغم اختلاف تركيبتها وهذا ما لا يدع مجالا للشك في أنّ الشعوب العربية ماضية في إحداث التغيير، وأنّ أطروحة الإصلاح التدريجي، قد انتهت صلاحيتها، لأنّها أهدرت عقودا من الزمن في تبنّي مشاريع التنمية والإصلاح السياسي.